



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

**كلمة السيد محمد بن عبد القادر**

**بمناسبة المؤتمر السنوي الثامن عشر للمنظمة  
العربية للتنمية الإدارية حول "دور الحكومات  
العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة  
2030"**

**موضوع المداخلة:**

**"دور المرفق العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"**

**مسقط - سلطنة عمان**

**26 نونبر 2018**

## أصحاب المعالي والسعادة، السادة ممثلي المنظمات الدولية، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور أن أتشرف اليوم بالمشاركة في أشغال المؤتمر السنوي الثامن عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، الذي سيخصص لموضوع على قدر كبير من الأهمية والمتمثل في: "دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030". وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر الجزيل لسلطنة عمان، البلد العربي الشقيق لاستضافته لهذا اللقاء الذي يعد مناسبة لمناقشة أفضل الممارسات وتقاسم الخبرات والتجارب العالمية لتطوير إمكانات وقدرات الحكومات العربية لكسب رهانات التنمية المستدامة.

وأود كذلك أن أعرب عن افتخارنا بالتعاون البناء والمتواصل مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية وشكرها على الجهود المبذولة والعناية الفائقة التي توليها لمجال تطوير وإصلاح الإدارة العربية وتعزيز قدراتها البشرية، وذلك في أفق الازدهار والنمو الاقتصادي الذي يتجاوب مع طموحات القيادات والشعوب بوطننا العربي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة، لذلك فإن بلوغ هذه الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة في أفق سنة 2030، رهين بالدور الريادي الذي يتعين على

الحكومات أن تلعبه في هذا الإطار، من خلال أجهزتها الإدارية، والسياسات التي تضعها أو من خلال الخدمات العمومية التي تقدمها للمواطنين.

لكن على الحكومات أيضا وقبل ان تلزم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وعموم المواطنين، باحترام مبادئ الاستدامة البيئية، عليها أن تجسد في فعلها الإداري ونمط اشتغالها اليومي، المثال والقذوة فيما أصبح يعرف اليوم بالإدارة النموذجية.

وتفاعلا مع هذا النهج، اعتمدت المملكة المغربية خيار التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي وكنموذج تنموي بفضل الإرادة الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. كما تكرر هذا الالتزام كنهج استراتيجي من خلال سلسلة من الإصلاحات المتتالية، لعل أهمها الإصلاح الدستوري لسنة 2011، الذي وفر الإطار المناسب لبناء التنمية على أسس صلبة، وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين .

وفي هذا الإطار، أقر المجلس الوزاري برئاسة صاحب الجلالة في 25 يونيو 2017 الإستراتيجية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 التي تم إعدادها بتشاور مع كل الفعاليات الوطنية من سلطات عمومية، وقطاع خاص، وممثلي المجتمع المدني .

وتشكل هذه الاستراتيجية إطارا استراتيجيا يمكن من انسجام وتناسق البرامج والخطط والسياسات العمومية في أفق الاستدامة، بما يمكن من تجاوز محدودية المقاربات والسياسات القطاعية، ويأخذ بعين الاعتبار الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وتروم تحقيق الانتقال التدريجي للمغرب نحو الاقتصاد الأخضر من خلال أخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار، والعمل على ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي وتعزيز مستدام للتنافسية الاقتصادية.

هذا، وتعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030 مقارنة جديدة لإدراك مفهوم التنمية بتوحيد جهود ومساهمات كل الأطراف المعنية عبر خلق مجالات جديدة للتنسيق وتبادل المعلومات وتقوية مشاركة كل المتدخلين، الشيء الذي يعطي للإدارة العمومية دورا مركزيا في تنزيل ذلك.

فالإدارة لم تعد مجرد أداة لتطبيق السياسات الحكومية، وتنفيذ القرارات السياسية، بل أصبحت الدعامة لكل تغيير اقتصادي واجتماعي، من هذا المنطلق، أصبح إصلاح وتطوير المرفق العمومي النواة الرئيسية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتجاوب مع انتظارات المواطن وتخطي الإكراهات.

من هذا المنطلق، وضعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الدولة المغربية وجهازها الإداري، أمام مسؤوليتها، لإعطاء المثال وتجسيد مبدأ الاستدامة البيئية في الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وفي نمط اشتغالها وتسيير مرفقها.

وذلك وفق مبادئ الإدارة النموذجية، التي تشمل: المشتريات العمومية المستدامة، والمسؤولية الإيكولوجية المجتمعية.

لقد جعلت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالمغرب، من مبدأ النمذجية، محورا أولويا و رفعة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال 22 إجراء، موزعة على 6 أهداف استراتيجية، ومعبئة لمجموع المؤسسات الإدارية العمومية. يتعلق الأمر، بتعميم التدابير البيئية، في إنشاء وتصميم كل المباني الحكومية، والمنشآت العمومية، واستعمال التكنولوجيات ذات النجاعة الطاقية لمكافحة كل أشكال الهدر الطاقى، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة، وكذلك ترشيد استعمال الماء والكهرباء، و إدماج تقنيات البناء المستدام في المنشآت العمومية الجديدة، وكل ذلك وفق دليل عملي سيتم وضعه رهن إشارة كل الهيئات الإدارية المكلفة بالمرفق العام.

## حضرات السيدات والسادة

في هذا الإطار، اعتمدت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالمغرب خطة وطنية طموحة تهدف إلى تحقيق تحول إداري لإرساء إدارة ناجعة ومؤهلة، غايتها تقديم خدمات عمومية متميزة للمرتفق وتوفير الوسائل والموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية وضمنان نجاعتها.

وتشتمل هذه الخطة على مجموعة من المشاريع الهيكلية والتي تصب في صلب تنزيل أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدفين 5 و16 المتعلقين ب "المساواة بين الجنسين" و"السلام والعدل والمؤسسات القوية"، من أهمها:

- تنفيذ وتنسيق إجراءات الإدارة النموذجية المندرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

- تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية، التي تهدف إلى اعتماد آليات تنظيمية وقانونية تمكن من ترسيخ تكافؤ الفرص وتكريس الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة في الولوج إلى الوظيفة العمومية وتقلد المسؤوليات الإدارية؛

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تركز على رؤية موحدة تتمثل في توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025 وتهدف إلى تكريس ثقة المواطن في الإدارة وترسيخ النزاهة والشفافية وروح المسؤولية في أوساط المرافق العمومية؛

- تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي يهدف إلى ضمان حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومة الموجودة في حوزة الإدارة، ودعم انفتاح هذه الأخيرة وتقوية تواصلها الخارجي، ترسيخا لمبادئ الشفافية في التدبير العمومي؛

• تنفيذ مخطط العمل الوطني الخاص بالحكومة المنفتحة الذي يندرج ضمن تفعيل انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، ويهدف هذا المخطط إلى دعم الشفافية والنزاهة والمشاركة المواطنة والحق في الوصول إلى المعلومة.

وإنه ليسعدني أن أشير إلى بعض النتائج الأولية التي حققتها هذه الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، وفي مقدمتها تحسن مناخ الأعمال بالمغرب، حيث كشف التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي، عن تقدم المملكة المغربية بتسع درجات في التصنيف العالمي لمناخ الأعمال، مما جعله يحتل المرتبة 60 ضمن 190 دولة، والمرتبة الثانية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والمرتبة الثالثة على صعيد القارة الإفريقية، والمرتبة الأولى في شمال إفريقيا.

كما لا يفوتني أن أذكر بأن الجهود الإصلاحية المتواصلة بالمملكة المغربية، جعلت المغرب مرجعا ونموذجا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أفاد تقرير نشره مركز أهداف التنمية المستدامة لإفريقيا، برسم سنة 2018، أن المغرب يأتي في صدارة البلدان الإفريقية التي تتقدم في مجال تنفيذ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وذلك بنسبة 66% على مستوى مؤشرات الإنجاز.

## حضرات السيدات والسادة،

إننا لنتطلع بكثير من الاهتمام إلى ما سيسفر عنه هذا المؤتمر السنوي الهام من خلاصات وتوصيات عملية، والتي نتمنى أن يكون لها الأثر الإيجابي الملموس في تسريع وثيرة مسلسل الإصلاحات التي تشهدها بلداننا العربية، وبما يؤهلها للقيام بكل اقتدار بكامل مسؤولياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء فيما يتعلق بأجراًة التزامات المرفق العمومي في علاقته بالمرتفقين أو بتحيين البرامج والمشاريع والتدابير المندرجة في صلب التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الدول العربية وإدراجها في صلب السياسات العمومية .

ولا يسعني في الختام إلا أن أجدد عبارات الشكر والامتنان إلى معالي الشيخ خالد المرهون وزير الخدمة المدنية على كرم الضيافة وحسن الوفادة.

كما أنني أتقدم بخالص شكري إلى الدكتور ناصر القحطاني، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية وكل القائمين على أعمال هذه المنظمة على الجهود المحمودة والمتواصلة التي تبذلها لخدمة التنمية الإدارية بالوطن العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته